E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.2/2019/6
7 August 2019
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الثانية عشرة
بيروت، 8-9 تشرين الأول/أكتوبر 2019

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

إدماج المسنين: الإجراءات على مستوى السياسات في المنطقة العربية

موجز

تستند هذه الوثيقة إلى النتائج التي توصلت إليها الإسكوا في بحوثها التي تناولت الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمسنين في المنطقة العربية، وتقدم إطاراً متعدد الأبعاد من أجل الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمسنين. وتصدر الوثيقة في وقت مناسب، يتزامن مع بدء العمل في البلدان العربية على وضع سياسات تستهدف المسنين، مدفوعةً بالتغيُّر السريع في الهياكل العمرية.

وتقدم الوثيقة لمحة موجزة عن الاتجاهات الديمغرافية في المنطقة، وتناقش ما تنطوي عليه هذه الاتجاهات من فرص وتحديات. ثم تستعرض مفهوم إدماج المسنين، وتسلط الضوء على بعض الممارسات الواعدة من المنطقة، وتناقش التحديات التي تعوق الإدماج الكامل. وتخلُص إلى توصيات في السياسة العامة، يمكن أن تسترشد بها البلدان في وضع سياسات متسقة ومتكاملة، لضمان عدم إهمال المسنين.

ولجنة التنمية الاجتماعية مدعوة إلى استعراض مضمون هذه الوثيقة، وتقديم التعليقات والاقتراحات والتوصيات بشأنها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	5-1	3
الفصل		
أولاً- الشيخوخة في المنطقة العربية: اتجاه ديمغرافي ناشئ وسريع	8-6	4
ثانياً- مرحلة الانتقال إلى الشيخوخة: الفرص والتحديات	13-9	5
ثالثاً- إدماج المسنين	38-14	6
ألف- الإدماج الاقتصادي.....	23-15	6
باء- الإدماج الاجتماعي للمسنين.....	33-24	9
جيم- الإدماج السياسي والمدني.....	38-34	11
رابعاً- التحديات التي تواجه إدماج المسنين اجتماعياً في المنطقة العربية	46-39	13
خامساً- إدماج المسنين: توصيات في السياسة العامة للمنطقة العربية	50-47	14

مقدمـة

1- شهدت نهاية القرن الماضي بداية تحول نوعي في النَهج المعتمد في قضايا المسنين[1]. فقد تنبّه العالم إلى التغيُّر السريع في الهياكل العمرية فحوَّل اهتمامه إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية البعيدة المدى للشيخوخة. وركزت البلدان على تغيير النظرة إلى المسنين من مُعالِين ومستفيدِين إلى مساهمِين وفاعلِين في التنمية، وبحثت في سُبُل للحد من المخاطر التي تواجه هذه النسبة من السكان التي تتزايد بسرعة. ولم تعد الشيخوخة اليوم قضية العالم المتقدم النمو فحسب. فنسبة السكان المسنين تتزايد بسرعة أيضاً في البلدان والمناطق التي شكّل الشباب لفترة طويلة النسبة الكبرى من سكانها، ومنها المنطقة العربية التي سيكون العدد المتوسط من سكانها من المسنين بحلول عام 2050.

2- ويركز النَهج القائم على حقوق الإنسان، الذي أشارت إليه الأدوات والأطر الدولية، ولا سيما خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، على الطابع الدائم للحقوق الأساسية، التي لا تزول مع التقدم في السن[2]،[3]. وتبيّن القراءة التحليلية لهذه الأطر أن رفاه المسنين يقوم على ركيزتين رئيسيتين: الحماية الاجتماعية والإدماج. وقد أصبحت الحكومات أكثر وعياً بالحاجة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية، لضمان حصول جميع أفراد الشعب على الدخل والرعاية الصحية[4]. إلا أن الإدماج تلقى قدراً أقل من الاهتمام.

3- والإدماج مفهومٌ متعدد الأبعاد، يقتضي المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكاملة للأفراد ودمجهم في المجتمع، ولا سيما أكثر الفئات تعرضاً للإقصاء، مثل المسنين[5]. وإقصاء المسنين يؤدي إلى الحرمان المادي، وفقدان الاستقلالية، والإهمال وإساءة المعاملة، وتدهور الصحة والعزلة.

4- وفي ضوء الاتجاهات الديمغرافية الإقليمية المتغيِّرة، وحالة المسنين الاجتماعية والاقتصادية المقلقة، وضيق آفاق الشيخوخة بكرامة، كما يشير تقرير الإسكوا للسكان والتنمية لعام 2018 الذي ركز على شيخوخة

---

(1) تعتمد هذه الوثيقة تعريف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة للمسنين باعتبارهم أفراد يفوق عمرهم 60 عاماً. لكن تعريف المسنين يختلف بين البلدان حيث يتراوح بين 60 و65 عاماً. وعند الاقتضاء، تحدد الوثيقة السن المعتمَد.

(2) شكّلت خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1982 (القرار 37/51)، أول صكٍ دولي وجّه التفكير والعمل في مجال الشيخوخة. ومنذ ذلك الحين، تصدرت قضية الشيخوخة برامج السياسات، في إطار من الأدوات والأطر الدولية، بما في ذلك مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن (القرار 46/91)، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة 2002، ومؤخراً خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

(3) لمزيد من المعلومات باللغة العربية عن الأطر الدولية ذات الصلة بالأشخاص المسنين، يمكن الاطلاع على وثيقة الإسكوا "الأطر الدولية التي تعالج قضايا كبار السن والشيخوخة"، E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.16.

(4) الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية، وفقاً لمنظمة العمل الدولية، هو عبارة عن مجموعات من الضمانات الأساسية التي ينبغي أن تكفل، كحد أدنى وعلى مدى الحياة، لجميع المحتاجين، إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، وعلى دخلٍ أساسي، مما يتيح لهم الحصول الفعال على السلع والخدمات المصنفة بالضرورية على المستوى الوطني. https://www.ilo.org/secsoc/areas-of-work/policy-development-and-applied-research/social-protection-floor/lang--en/index.htm.

(5) ST/ESA/362.

السكان في المنطقة العربية[6]، تُدعى الحكومات العربية إلى القيام بتدخلات فورية في السياسات لضمان عدم إهمال أحد، على النحو الذي تعهدت به عندما اعتمدت خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتعيد خطة عام 2030 التأكيد على أن التنمية لا تكون من دون إدماج جميع الناس وإشراكهم بشكل كامل، حسب قدراتهم، والتوزيع العادل للفوائد، وفقا للاحتياجات.

5- وتستند هذه الوثيقة إلى النتائج التي توصلت إليها الإسكوا في عددٍ من تقاريرها ودراساتها[7]، وتهدف إلى تقديم إطارٍ للإدماج المتعدد الأبعاد، يضمن الشيخوخة النشطة[8]. ولهذه الغاية، تتناول الوثيقة بإيجاز شيخوخة السكان باعتبارها اتجاهاً ناشئاً في المنطقة، وتسلط الضوء على ما تنطوي عليه من فرص وتحديات. ثم تبحث في إدماج المسنين، وتعرض بعض الممارسات الواعدة، لتخلص إلى مجموعة من التوصيات.

أولاً- الشيخوخة في المنطقة العربية: اتجاه ديمغرافي ناشئ وسريع

6- ازدياد عدد المسنين هو اتجاه ناشئ في المنطقة العربية نتج من المكاسب الإنمائية المحقّقة خلال العقود القليلة الماضية. وهو يعود بشكل أساسي إلى تراجع معدلات الخصوبة ومعدلات وفيات الأطفال، وزيادة متوسط العمر المتوقع. وقد ازداد مجموع السكان في المنطقة العربية بأكثر من ثلاثة مرات بين عامي 1970 و2015، من 123.5 مليون إلى 398.5 مليون نسمة. وخلال الفترة نفسها، ارتفع عدد المسنين في المنطقة أربع مرات تقريباً، من 7 ملايين إلى قرابة 27 مليون نسمة. ويتوقع أن تستمر هذه الاتجاهات إلى ما بعد عام 2050، وأن يرتفع مجموع سكان المنطقة إلى أكثر من 520.7 مليون نسمة بحلول عام 2030، وأكثر من 676.4 مليون بحلول عام 2050. ويُتوقّع في الوقت نفسه، أن يصل عدد المسنين في المنطقة العربية إلى 49.6 مليون نسمة بحلول عام 2030، ليشكل 9.5 في المائة من مجموع السكان. وسيتجاوز هذا العدد 102 مليون بحلول عام 2050، أو 15.1 في المائة من مجموع السكان[9].

7- يُشار بمرحلة الانتقال إلى الشيخوخة إلى الفترة التي تزيد خلالها نسبة الأشخاص البالغين 65 عاماً وأكثر من 7 إلى 14 في المائة. وقد بدأت هذه المرحلة بالفعل في تونس ولبنان، وستبدأ في معظم البلدان العربية قبل عام 2040، باستثناء خمسة بلدان (جزر القمر، والسودان، والصومال، والعراق، وموريتانيا) ستنتقل إليها بعد عام 2060. ومن المتوقع أن تدوم هذه المرحلة في معظم البلدان العربية فترةً تتراوح بين 13 و40 عاماً، أي أسرع بكثير من مناطق أخرى (بين 50 و150 سنة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على سبيل المثال). وبحلول عام 2050، سيعتبر سكان المنطقة من المسنين.

---

(6) E/ESCWA/SDD/2017/3.

(7) تشمل هذه التقارير والدراسات: دراسة الإسكوا رقم E/ESCWA/SDD/2017/3، ودراستين أخريين ستصدران قريباً حول الأولويات الاجتماعية والاقتصادية لكبار السن في لبنان: توصيات لكفالة العيش بكرامة، والمبادئ التوجيهية والمجالات ذات الأولوية لوضع إطار عمل استراتيجي لحماية المسنين.

(8) وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، الشيخوخة النشطة هي عملية الاستفادة المثلى من الفرص المتاحة في الصحة والمشاركة والأمن، لتحسين نوعية الحياة عند التقدم في السن. "Active Ageing: A Policy Framework", available at https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/67215/WHO_NMH_NPH_02.8.pdf;jsessionid=2C0C157F203EFE3C5A90050DF1E9B693?sequence=1.

(9) E/ESCWA/SDD/2017/3.

التركيبة السكانية في المنطقة العربية حسب الفئات العمرية العريضة، 1970-2050

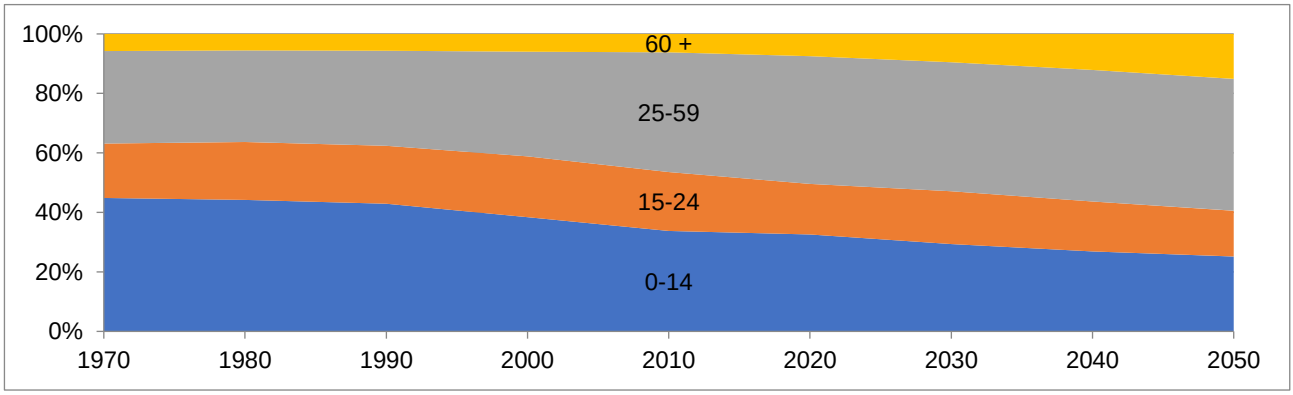

8- وتؤثر الهياكل العمرية للسكان بشكل كبير على الاقتصاد. وتراجع معدل إعالة الأطفال بشكل مطرد من 87.4 في المائة في عام 1970 إلى55.1 في المائة في عام 2015، ويتوقع أن يصل إلى 39.6 في عام 2050[10]. أما معدل إعالة المسنين، الذي ظل ثابتاً إلى حد ما منذ عام 1970، فمن المتوقع أن يسجل ارتفاعاً كبيراً يزيد عن ضعف معدل 7.0 في المائة لعام 2015، ليصل إلى 16.5 في المائة في عام 2050. وينطوي العائد الديمغرافي الأول على إمكانية انخفاض معدلات الإعالة، لأن غالبية السكان في سن العمل. ومع ذلك، يتوقف جني فوائده على توفر البيئة المؤاتية على مستوى الاقتصاد الكلي كما على المستوى الاجتماعي.

ثانياً- مرحلة الانتقال إلى الشيخوخة: الفرص والتحديات

9- تنطوي مرحلة الانتقال إلى الشيخوخة ذات الوتيرة السريعة في المنطقة العربية على آثار اجتماعية واقتصادية كبيرة، ولا سيما بالنسبة إلى البلدان التي تسعى جاهدةً للاستجابة إلى أولويات فئاتها السكانية الكبيرة من أطفال ومراهقين وشباب. ومعظم المسنين في المنطقة العربية اليوم، ولا سيما المسنات وسكان المناطق الريفية والمناطق المتضررة من نزاعات، معرّضون للفقر والاعتلال والعزلة. وتفتقر نسبة 75 في المائة تقريباً من المسنين في المنطقة إلى تغطية نُظُم المعاشات التقاعدية، وهي أعلى نسبة مئوية مقارنة بالمناطق الأخرى[11]؛ ويمكن أن تصل النفقات من الأموال الخاصة على الرعاية الصحية إلى 75 في المائة، ولا سيما في أقل البلدان نمواً[12]. ولا يزال التحصيل العلمي في المرحلتين الابتدائية والثانوية متدنياً، حيث ترتفع معدلات الأمية حتى 95 في المائة في بعض البلدان، ولا سيما بين المسنات في المناطق الريفية[13].

(10) تُستخدم نسب الإعالة في معظم الحالات لقياس أثر التركيبة السكانية على الاقتصاد. ويُحسب الأثر كعدد الأشخاص في فئة عمرية معالة (من يقل عمرهم عن 15 أو يزيد عن 64) مقسوماً على عدد السكان في سن العمل (من سن 15 إلى 64).

(11) International Labour Organization (ILO), *World Social Protection Report: Universal Social Protection to Achieve the Sustainable Development Goals 2017–19* (Geneva, 2017).

(12) البنك الدولي، بنك البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، قاعدة البيانات. https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=world-development-indicators (استرجعت في 20 شباط/فبراير 2018).

(13) منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، المسح التتبعي لسوق العمل الأردني، 2010؛ مصر، البحث التتبعي لدراسة خصائص سوق العمل بجمهورية مصر العربية، 2012؛ تونس، المسح التتبعي لدراسة سوق الشغل التونسي لسنة 2014.

10- وتزداد حالة المسنين سوءاً بفعل التغيُّر الحاصل في دور الأسرة، التي لم تعد المصدر الرئيسي لدعم المسنين وحمايتهم. ويعزى ذلك إلى تغيُّر الاتجاهات والمعايير الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الترتيبات المعيشية، والتوسع الحضري، والهجرة. وهذه المرحلة ذات المعالم المبهمة التي توشك أن تنتهي خلال فترة قصيرة، تتطلّب من الحكومات العربية اتخاذ إجراءات فورية لمواجهة المخاطر التي تهدد المسنين في المنطقة. وفي حال عدم اتخاذ الإجراءات المناسبة، ستكون آفاق الشيخوخة بكرامة قاتمة جداً.

11- وتنطوي شيخوخة السكان على فوائد ناتجة من الزيادة في عمر البالغين، يشار إليها بالعائد الديمغرافي الثاني. ويؤدي انخفاض معدلات إعالة الأطفال، إذا ما اقترن بازدياد متوسط العمر المتوقع، إلى توليد المزيد من الثروات. وكلما تقدم الناس في السن، زادوا إيراداتهم. وتحفزهم زيادة العمر على جمع المزيد من الثروات الشخصية، وزيادة الاستثمار خلال سنوات العمل. ومع ازدياد الثروة، يرتفع لدى الأسر، التي بدأت فعلياً بتخفيض الإنجاب، احتمال زيادة الاستثمار في صحة أطفالها وتعليمهم. ونتيجة لذلك، تشهد البلدان زيادة في دخل الفرد، وتكون في وضع أفضل للاستثمار في التنمية المستدامة.

12- ويؤثر ارتفاع نسب المسنين بشكل إيجابي على الاقتصاد. فمساهمتهم في سوق العمل مهمة جداً نظراً إلى المعارف والخبرات التي يزخرون بها، وإلى دورهم البارز في توجيه الفئات السكانية الأصغر سناً وإرشادها. وتفتح الشيخوخة الأسواق لمنتجات وخدمات جديدة أو معدلة. ومساهمة المسنين في المجتمع لا تقدر بثمن: فهم يقدمون الدعم الاجتماعي والمالي لأولادهم، ولوالديهم، ولأفراد آخرين في مجتمعهم. وهم الأمناء على الثقافة والتقاليد. من هنا القدرة التي تتميز بها الشيخوخة في تعزيز التماسك الاجتماعي.

13- إلا أن الاستفادة من العائد الديمغرافي الثاني تتوقف على التخطيط المسبق الذي يكفل جني فوائد العائد الديمغرافي الأول، ويتيح للسكان إمكانية الشيخوخة بكرامة. وينبغي أن تشجع هذه الخطط على تراكم الثروة، وإنشاء نُظُمٍ للحماية الاجتماعية، وتوفير البيئة المادية والهياكل الأساسية الكافية، وضمان إدماج المسنين اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

ثالثاً- إدماج المسنين

14- يكمّل إدماجُ المسنين الحماية الاجتماعية التي تركّز في المقام الأول على احتياجات المسنين الأساسية المتعلقة بالصحة وبتأمين الدخل، ويمكّنهم من أن يعيشوا حياة هادفة وكريمة كأعضاء بشكلٍ كامل في المجتمع. ويستعرض هذا القسم مفهوم الإدماج على الصُعُد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويسلّط الضوء على بعض العوامل التي تيسّر النجاح في تطبيقه، ويعرض تجارب واعدة من المنطقة. وتراعي هذه الوثيقة أوجه الترابط بين مختلف مستويات الإدماج، باعتبار أنّ كل شكل من أشكال الإدماج يمكن أن يدعم أشكالاً أخرى ويؤثر عليها. وتتخطى الوثيقة التصنيف التقليدي غير المرن الذي يقسم الحياة إلى ثلاث مراحل هي التعليم والعمل والتقاعد، وتعتمد نهجاً شاملاً لجميع مراحل الحياة يشدد على ضرورة استمرارية التعليم وعلى مرونة مفهوم التقاعد.

ألف- الإدماج الاقتصادي

1- المسنّون والقوة العاملة

15- التقاعد حقٌ. ولا بد من أن تؤمن شروطه رفاه المسنين وتضمن حصولهم على دخل.

16- ويتفاوت نشاط المسنين الاقتصادي في المنطقة العربية بشكل ملحوظ. ففي حين يتقاعد العاملون في القطاع العام في بعض البلدان في سن مبكر، تشير الأدلة إلى أن نسبة كبيرة من المسنين في بلدان تكون فيها نُظُم التأمين الاجتماعي أشد ضعفاً يواصلون العمل في سن الشيخوخة[14]. وفي لبنان، على سبيل المثال، يعمل 45 في المائة من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 65 و69، و19 في المائة من الذكور الذين يزيد سنهم عن 70 عاماً[15]. وفي المغرب، يواصلُ العملَ حوالى 20 في المائة من المسنين[16].

قطر

سمحت المادة 160 من القانون رقم 8 لسنة 2009 بشأن إدارة الموارد البشرية برفع سن التقاعد من 60 إلى 65 عاماً، أو إلى سن أكثر تقدُّماً في حال كان العامل قادراً على مواصلة العمل وراغباً فيه وكان تمديد الخدمة إلى ما بعد 65 عاماً ممكناً لاعتبارات تتعلق بالصالح العام.

المصدر:

http://www.cm.gov.qa/Arabic/hr-goverment-low/Documents/Human%20resources%20Law.pdf.

17- ومشاركة المسنين في القوة العاملة ليست بالضرورة عبئاً على سوق العمل، أو على المسنين أنفسهم. وفي حال اختاروا مواصلة العمل فسيحتاجون إلى الحماية. والعمل بعد سن التقاعد يمكن أن يوفر للمسنين هدفاً في حياتهم، وفرصاً لإقامة علاقات اجتماعية، ودخلاً إضافياً لمن يحتاج منهم إليه. ويستفيد مكان العمل من تجارب المسنين ومعارفهم الواسعة.

18- وخلافاً للتصورات النمطية التي تُظْهر أن ازدياد مشاركة المسنين في القوة العاملة يزيد حدة المنافسة التي تتعرض لها الأجيال الشابة التي تعاني من معدلات بطالة مرتفعة، تشير الأبحاث إلى أن إتاحة المزيد من فرص العمل للمسنين لا تحدّ بالضرورة من فرص الشباب[17]. ويمكن أن تكون هذه النتائج الأولية صحيحة في سياق محدد، ما يستلزم إجراء أبحاث إضافية عن هذا الموضوع في المنطقة.

الكويت

يركّز مشروع "خبرات" الوطني للمتقاعدين على الاستفادة من معارف المسنين وخبرتهم من خلال التواصل مع القطاعين العام والخاص وإتاحة فرص عمل مناسبة لهم. ويهدف المشروع إلى استثمار قدرات المتقاعدين في التنمية، وتشجيع العمل التطوعي، وتسهيل تبادل الخبرات بين الأجيال.

المصدر:

https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2767595&Language=arhttps://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2767595&Language=ar.

19- ومن الوسائل التي توفّر ظروف عمل مؤاتية للمسنين وتسمح لهم باختيار وتيرة عمل تتماشى مع قدراتهم ترتيباتُ العمل التي تتيح قدراً أكبر من المرونة للموظفين (مثل ساعات العمل المرنة، والعمل عن بعد)، وتضمن

(14) يختلف سن التقاعد بشكل ملحوظ حسب البلدان والقطاعات والجنس، ومن يبلغه مُلزمٌ بالتقاعد في معظم البلدان. ويبلغ سن التقاعد للموظفات في القطاع العام 47 عاماً في الكويت و65 عاماً في السودان. المصدر: خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، استناداً إلى نتائج مسح أجرته الإسكوا في إطار الاستعراض الإقليمي الثالث لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، 2017.

(15) لبنان، الدراسة الوطنية للأوضاع المعيشية للأسر: تقرير الأوضاع المعيشية للأسر 2007 (بيروت، إدارة الإحصاء المركزي، 2008).

(16) المغرب، واقع الأشخاص المسنّين في المغرب (المرصد الوطني للتنمية البشرية، 2017).

(17) Bo Malmberg, Thomas Lindh and Max Halvarsson, “Productivity consequences of workforce aging: stagnation or Horndal effect?”, *Population and Development Review*, vol. 34 (2008), pp. 238-256.

سهولة وصولهم إلى مكان العمل. والتكنولوجيا التي تراعي السن يمكن أن تساهم في إطالة الحياة المهنية وتخفيف الآثار السلبية الناتجة من عدد من التحديات الصحية كالإعاقة والقدرة المحدودة على التنقّل، وما يعانيه العديد من المسنين من عزل أو تهميش أو إقصاء[18].

2- الاقتصاد الفضي: المسنون فئة من المستهلكين

20- أدّى تزايُد عدد المسنين بين السكان إلى ظهور اقتصاد جديد يُعرف بالاقتصاد الفضي. يقوم هذا الاقتصاد بشكل أساسي على قوة المسنين الشرائية، وعلى الطلب الذي يحدثونه على المنتجات والخدمات الجديدة أو المكيَّفة مع احتياجاتهم. وتشمل هذه المنتجات والخدمات القطاعات المختلفة، بما في ذلك الصحة، والتأمين، والتشغيل الآلي، والأعمال المصرفية، والسياحة[19]. فتوفر حلولاً للمسنين ومقدّمي الرعاية لهم، من خلال تعزيز استقلالية المسنين وتحسين نوعية حياتهم بشكل عام.

21- ولا يساهم الاقتصاد الفضي فحسب في إحداث طلب جديد في السوق، بل يمكن أن يخفض ما يتكبده المسنون والدولة من تكاليف بشكل ملحوظ. فعلى سبيل المثال، يمكن تخفيض تكاليف الرعاية الصحية إلى حد كبير عبر إتاحة خدمات مبتكرة، مثل الرصد عن بُعد أو التطبيب عن بُعد، وزيادة إمكانية الحصول على خدمات صحية[20].

22- ولتيسير إنشاء اقتصاد فضي، لا بد من ضمان حصول المسنين الذين تخطوا سن التقاعد على فرص عمل وعلى موارد مدرّة للدخل مثل القروض، ومن حماية مدّخراتهم والأصول التي جمعوها[21]. وينبغي زيادة الوعي في القطاعين الخاص والعام بالفرص التي يتيحها الاقتصاد الفضي، للاستفادة من هذه السوق المتخصصة الناشئة. ومن منظور دورة الحياة، يستتبع الاقتصاد الفضي أيضاً تنمية قدرة الأفراد في سن العمل على الاستثمار والادّخار لشيخوختهم.

---

(18) United Nations Economic Commission for Europe (UNECE), “Age-friendly employment: policies and practices”, UNECE Policy Brief on Ageing No. 9 (2011). Available at https://www.unece.org/fileadmin/DAM/pau/_docs/age/2011/Policy-briefs/9-Policy-Brief-Age-Friendly-Employment.pdf.

(19) Organisation for Economic Co-operation and Development, “G20 workshop on ‘silver economy’ and ageing society: an opportunity for growth and job creation in the G20 countries”, Rome, 24 June 2015. Available at https://www.skillsforemployment.org/edmsp1/groups/skills/documents/skpcontent/ddrf/mty3/~edisp/wcmstest4_167676.pdf.

(20) European Parliament, “The silver economy: opportunities from ageing”, July 2015. Available at http://www.europarl.europa.eu/EPRS/EPRS-Briefing-565872-The-silver-economy-FINAL.pdf.

(21) وفقاً لمسح أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان، تمكن 35 في المائة من الأشخاص الذين يتراوح عمرهم بين 60 و79 عاماً من الادّخار في سنوات الشيخوخة. https://lebanon.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Ageing%20policy%20brief%20_final%20for%20web%2021-12-2017.pdf.

3- التعليم، والتعلُّم مدى الحياة، والإدماج

لبنان

في عام 2010، أطلقت الجامعة الأمريكية في بيروت برنامج جامعة الكبار. ويهدف البرنامج إلى إتاحة فرص للمسنين للتعلم والمشاركة في المجتمع والمساهمة النشطة في محيطهم. ويتيح التبادل بين الأجيال لتشجيع العلاقات بين الطلاب المسنين والطلاب الأصغر سناً.

المصدر:
http://www.aub.edu.lb/rep/cec/uni_seniors/Pages/default.aspx.

23- التعليم والتعلُّم مدى الحياة عاملان رئيسيان لتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. ويتمكّن الأفراد، من خلال التعليم المستمر والتدريب وإعادة التدريب في جميع مراحل الحياة، من مواصلة المشاركة في القوة العاملة في عمر متقدّم، وتنمية قدراتهم على المساهمة في الاقتصاد الفضي. ويساهم التعلُّم مدى الحياة بشكل خاص في تضييق الفجوة التكنولوجية، نظراً إلى الاعتماد الشديد على الابتكارات التكنولوجية في السوق الحديثة. ويمكن أن يكون لتحسين المهارات اللغوية وتعلُّم لغات جديدة نفس القدر من الأهمية في سوق يزداد فيها التنافس بفعل العولمة. وفي اعتماد نَهج يشمل جميع مراحل الحياة تركيزٌ على الحاجة إلى التعليم الذي يستمر مدى الحياة وإلى ترتيبات التقاعد المرنة. فالتعليم والتدريب مدى الحياة يمكّنان الأفراد ويضمنان لهم القدرة على الصمود، والاندماج عندما يصبحون في سن الشيخوخة[22].

باء- الإدماج الاجتماعي للمسنين

24- المقصود بالإدماج الاجتماعي للمسنين دمجهم في شبكات الأسر والأصدقاء والجوار والمجموعات والمجتمع بشكل عام. ويعود هذا الإدماج بمنافع على المسنين ومجتمعاتهم معاً. والإدماج الاجتماعي للمسنين وسيلة بارزة لضمان التماسك الاجتماعي وبناء رأس مال اجتماعي[23]. فهو يسعد المسنين ويقلل من احتمالات وقوعهم في الوحدة والعزلة اللتين تؤثران سلباً على صحتهم الجسدية والنفسية، كما يتّضح من الأدبيات الطبية[24]. ويظهر الإدماج الاجتماعي بعدة أشكال على غرار التبادل بين الأجيال، والعمل التطوعي والمجتمعي، والمشاركة الثقافية والترفيهية.

1- الدعم المتبادل بين الأجيال

25- الدعم المتبادل بين الأجيال هو دعم بين أفراد الأسرة من مختلف الأعمار، يتبادلون في إطاره الموارد أو المساعدة أو الدعم العاطفي، وهو عرفٌ اجتماعيٌ سائدٌ في المنطقة العربية. ويؤدي الدعم دوراً أساسياً في توفير الموارد اللازمة للمسنين، كما أنه الركيزة الأهم لإدماجهم الاجتماعي.

(22) Vegard Skirbekk and others, “The Flynn effect and population aging”, *Intelligence*, vol. 41. No. 3 (2013), pp. 169-77.

(23) يشير مفهوم رأس المال الاجتماعي إلى شبكات العلاقات بين الناس وما يتشاركون من قيم ومفاهيم. ولهذا المفهوم فوائد إنتاجية كما أنه يمكّن المجتمع من العمل بفعالية.

(24) John Cacioppo and others, “Loneliness and health: potential mechanisms”, *Psychosomatic Medicine*, vol. 64, (2002), pp. 407-417. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.321.2982&rep=rep1&type=pdf.

26- ولا شك أن الدعم المتبادل بين الأجيال في المنطقة يعود بمنافع على جميع الأطراف المعنيين، إذ يتيح للمسنين وأفراد الأسرة الأصغر سناً تبادل الدعم المالي والمادي والعاطفي. وللمسنين دورٌ أساسي في تأمين رفاه أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، سواء من خلال السماح لأبنائهم بالعيش معهم، أو مساعدتهم في الأعمال المنزلية والمصروفات، أو ورعاية الأحفاد ومسنين آخرين في الأسرة. وفي المقابل، يشكّل دعم الأسرة شبكة الأمان الأهم للمسنين، ولا سيما في ظل تجزئة نُظُم الحماية الاجتماعية في المنطقة. والدعم الذي تقدمه الأسرة والمجتمع المحلي للمسنين شديد الأهمية لأنه يسهل عليهم إمضاء هذه المرحلة من عمرهم في المكان الذي يختارون، وهو عامل مهم يؤثر على رفاه المسنين[25].

تونس

لتأمين بديلٍ طويل الأجل للشيخوخة في الأسرة، أطلقت تونس برنامجاً خاصاً للأسر البديلة. توفر الأسر المضيفة للمسنين ظروفاً معيشيةً مريحة ضمن بيئة عائلية مقابل بدلٍ شهري من الحكومة قدره 150 ديناراً حوالي 60 دولاراً. والهدف من البرنامج هو تحقيق رفاه المسنين النفسي والعاطفي، وتوطيد العلاقات بين الأجيال.

المصدر:

http://statements.unmeetings.org/media2/14685755/tunisia.pdf.

27- والمسنون هم حفظة تاريخ المجتمع وقِيَمِهِ. وتسهِّل العلاقات بين الأجيال التبادل بين المسنين من جهة، باعتبارهم أوصياء على الثقافة والتقاليد، والأجيال الأصغر سناً من جهة أخرى، التي كثيراً ما تكون مهتمة بالماضي وقد تشعر بعدم الإنتماء بسبب تغيُّر تركيبة الأسرة وظهور الأسرة النواة، أو التوسع الحضري، أو الهجرة، أو النزوح في حالات النزاع.

2- العمل التطوعي والعمل المجتمعي

28- إلى جانب السياقات الأسرية التي تشمل مختلف الأجيال، يشكّل التواصل مع الأقران والمشاركة في المجتمع المحلي الأوسع عنصرين أساسيين لإدماج المسنين الاجتماعي. وغالباً ما يُبدي المسنون استعدادهم للمساهمة في المجتمع وتبادل المعارف ومساعدة الآخرين. فالمسنون موردٌ ينبغي الاستفادة منه لبناء رأس مال اجتماعي.

لبنان

لتشجيع إدماج المسنين في المجتمع اللبناني، أطلقت بلدية جبيل، بالتعاون مع مركز الأبحاث وتطوير العلاج التطبيقي، وهو منظمة محلية غير حكومية، مشروعَ تمكين المسنين الذي يوفر لهم فرصاً للعمل والتطوع مع البلدية ومع مؤسسات تجارية محلية. وشملت أنشطة البرنامج إطلاق قاعدة بيانات تتضمن جميع فرص العمل والتطوع والترفيه المتاحة للمسنين.

المصدر:

http://www.idraac.org/home/community-services/community-services/recent-community-projects/the-elderly-empowerment-project.

29- والعمل التطوعي هو أحد السُبُل للمشاركة الاجتماعية النشطة في مرحلة الشيخوخة. وفي حين تركز المشاركة بدوام جزئي في القوة العاملة على تحقيق منافع، يهدف العمل التطوعي إلى المشاركة في العمل الاجتماعي. ويتيح العمل التطوعي للمسنين أن يساهموا بشكل مجدٍ في

(25) المقصود أن يتمكن المسن من اختيار المكان الذي يود أن يمضي فيه شيخوخته، مع ما ينطوي ذلك على تَمَكُّنه من الحصول على أي خدمات (أو أشكال أخرى من الدعم) قد يحتاج إليها مع تغيُّر احتياجاته مع مرور الوقت. https://ageinplace.com/aging-in-place-basics/what-is-aging-in-place/.

مجتمعاتهم المحلية وأن يخدموها حسب قدراتهم، فيتحسّن شعورهم بالرفاه[26]. ويوفّر العمل التطوعي سُبُلاً لزيادة الإدماج الاجتماعي للمسنين، ويتيح لهم فرصاً للتعليم والتعلُّم بشكل مستمر، كما أنه مصدرٌ بارز لإيجاد حلول من المجتمع.

30- ولتسهيل مشاركة المسنين في العمل التطوعي والمجتمعي، ينبغي أن يعمل القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية على تهيئة بيئات داعمة لتشجيعهم على المشاركة. ويشمل ذلك تحسين إمكانية الوصول إلى أماكن العمل التطوعي، وتصميم برامج لإشراكهم، وتوعيتهم بتوفر هذه البرامج.

3- المشاركة الثقافية والترفيهية

31- تنطوي الأحداث الثقافية، والأحداث الرياضية التي تراعي العمر على إمكانات كبيرة لتشجيع الشيخوخة النشِطة، ومكافحة العزل الاجتماعي، وتحسين رفاه المسنين بشكل عام. ومرافق الرعاية النهارية والنوادي المجتمعية، والمساحات الخضراء التي يسهُل الوصول إليها، والمؤسسات الثقافية والدينية، هي أماكن تيسّر الإدماج الاجتماعي للمسنين.

32- وفي العديد من بلدان العالم، تقدّم الأماكن الثقافية كالمسارح والمتاحف تخفيضات خاصة للمسنين لحثّهم على المشاركة.

33- ويزداد دور التكنولوجيا في تحسين إدماج المسنين. فوسائل التواصل الاجتماعي، على سبيل المثال، تسهّل تواصل المسنين مع أفراد أسرهم، ومشاركتهم في المجتمع المحلي الأوسع، وحصولهم على دعم عاطفي. لكنّ الوصول إلى هذه التكنولوجيات مشروطٌ بالالمام بالقراءة والكتابة وبالتكنولوجيا الرقمية الأساسية.

جيم- الإدماج السياسي والمدني

34- يضمن الإدماج السياسي الحق في المشاركة السياسية والتمثيل السياسي. ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهومٍ أوسع، هو الإدماج المدني الذي يشير إلى علاقة الشخص بمحيطه، ومشاركته في اتخاذ قرارات تتعلّق بالمجتمع المحلي. ويتطلب الإدماج السياسي والمدني للمسنين تهيئة بيئة مؤاتية لممارسة حقهم في التصويت مع إمكانية الفوز في الانتخابات، ودعم القضايا المختلفة، والمشاركة في صنع السياسات.

35- ويزداد وعي بلدان المنطقة العربية بالحاجة إلى اتباع نَهجٍ متكاملٍ لتعميم قضايا المسنين وأولوياتهم في السياسات. ومن البلدان العربية مَنْ وضع أو يعمل على وضع سياسات وطنية للشيخوخة، لكن هذه السياسات تركّز، في كثير من الحالات، على الصحة والحماية الاجتماعية، ولا تُولي اهتماماً كافياً للإدماج. وتعاونت بعض

(26) Timothy Windsor, Kaarin Anstey and Bryan Rodgers, “Volunteering and psychological well-being among young-old adults: How much is too much?” *The Gerontologist*, vol. 48, No. 1 (2008), pp. 59-70. https://academic.oup.com/gerontologist/article/48/1/59/758987.

البلدان مع منظمات المجتمع المدني وممثلي المسنين لضمان إشراك الجميع في صنع السياسات. لكنّ هذه المشاركة لا تزال محدودة، فالاتجاه السائد في هذا المجال هو اتباعُ نَهجٍ مركزي تنازلي.

36- وفي حين تشكّل منظمات المجتمع المدني منصة هامة لإشراك المسنين في أنشطة مدنية وسياسية واجتماعية، لا تزال المنطقة تفتقر إلى منظمات أسَّسَها المسنّون أنفسهم لمناصرة قضاياهم. وتركز المنظمات القائمة على تقديم الخدمات بشكل أساسي، وتنظيم أنشطة في مجالات الصحة والأعمال الخيرية والرعاية الطويلة الأجل، وتنظيم أحداث اجتماعية وثقافية. أما المنظمات التي تركز على السياسات والتي تدافع عن حقوق المسنين، فعددها قليل. والاستثناء البارز في هذا السياق هو النقابات وجمعيات المتقاعدين والمحاربين القدامى التي تعبر عن آراء هؤلاء، ويعلو صوتها في المطالبة بحقوق المسنين في عدد من البلدان العربية.

المغرب

يستفيد المسنون من الخدمات التي تقدّمها جمعيات المتقاعدين، المُنشأة حسب القطاعات أو المهن أو حتى أصحاب العمل. وتركز هذه الجمعيات على الدفاع عن حقوق المتقاعدين الاجتماعية، ولا سيما على ضمان حصولهم على دخل وتغطية طبية أفضل. وتقترح بعض الجمعيات على أعضائها أنشطة للمساعدة الذاتية مثل السفر والترفيه، وأنشطة تطوعية في بعض الحالات.

المصدر: دراسة للإسكوا تصدر قريباً، تتناول المبادئ الأساسية والمجالات ذات الأولوية لوضع إطار إستراتيجي لحماية المسنين.

37- ويشكل طرح مسألة حق المسنين في التصويت بشكل مستقل وجهاً آخر من أوجه الإدماج السياسي. وقد اعتمد العديد من البلدان العربية أو تعهد باعتماد مبادئ توجيهية لتحسين إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة والقدرة المحدودة على التنقل إلى مراكز الاقتراع، مع الإشارة إلى أن المسنين يشكلون العدد الأكبر منهم. لكنّ تطبيق هذه المبادئ لم يكن شاملاً بما فيه الكفاية، ولا يزال المسنون، ولا سيما ذوو الإعاقة منهم، يواجهون حواجز تحول دون ممارسة حقهم في التصويت. ومن الضروري العمل على إتاحة حرية أكبر للمسنين في اختيار مَنْ يصوتون له. ومن بين السُبُل التي تعالج أوجه القصور هذه، المساعدةُ على التصويت والدعمُ في اتخاذ القرارات.

الأردن

تنص المادة 44 من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لعام 2017 على أنه "لا يجوز حرمان الشخص أو تقييد حقه في الترشح أو الاقتراع في الإنتخابات النيابية أو البلدية أو النقابية أو أي انتخابات عامة، على أساس الإعاقة أو بسببها".

http://www.hcd.gov.jo/ar/content/قانون-حقوق-الأشخاص-ذوي-الإعاقة

38- ولا يبدو أن المسنين يواجهون تحيُّزاً بسبب سنهم في ما يتعلق بتمثيلهم في المناصب الانتخابية، بل على العكس. فالمعايير الاجتماعية والخبرة الطويلة في القطاع العام أو الخاص التي يُتوقع أن تتوفر في شاغلي المناصب العامة، تؤدي إلى تمثيل قوي للمسنين في البرلمان وقيادة الأحزاب السياسية. وغنيٌّ عن القول أن الرجال لهم حصة الأسد في هذا التمثيل.

وقد سجلت **المنطقة العربية**، مقارنة بالمناطق الأخرى، متوسط العمر الأعلى لأعضاء البرلمان حيث بلغ 55 عاماً.

المصدر: Inter-Parliamentary Union, Global Parliamentary Report: Facts and Figures (2012). http://archive.ipu.org/gpr-e/downloads/facts-figures-e.pdf.

رابعاً- التحديات التي تواجه إدماج المسنين اجتماعياً في المنطقة العربية

39- لا يختلف إثنان على أن إدماج المسنين يعود بالفائدة على المجتمع بأكمله. لكن عملية الإدماج تواجه عدداً من العقبات الهيكلية والثقافية. فالأمية ومستوى التعليم المتدني بين المسنين، ولا سيما المسنات في المنطقة، يُضْعِفان قدرة هؤلاء على مزاولة عمل لائق (سوق العمل)، والتطوع، والمشاركة في فعاليات اجتماعية وثقافية، ويحدّان من إمكانية استفادتهم من التكنولوجيات والابتكارات الجديدة. ويقوض ارتفاع معدلات البطالة، وغَلَبَةِ القطاع غير النظامي في أسواق العمل، وانعدام الأمن الاقتصادي المنتشر على نطاق واسع، قدرة الأشخاص في سن العمل على الاستثمار والادخار من أجل شيخوختهم. وتتعاظم هذه العقبات في ظل نُظُم الحماية الإجتماعية المجزأة وغير الشاملة في المنطقة. ولهذه العقبات أثرٌ أكبر على المسنات، والمسنين في المناطق الريفية، والمسنين ذوي الإعاقة في المنطقة.

40- وتؤثر المواقف السلبية ضد الشيخوخة على حياة المسنين اليومية وقد تؤدي إلى التمييز ضدهم. ورغم الاحترام الذي يلقاه المسنون من أولادهم وأحفادهم في الثقافة العربية، فهم يُعتبرون، في معظم الأحيان، مُعالين لديهم قدرات محدودة جسدياً وعقلياً ونفسياً، يَصْعُب أن يتكيفوا مع الحياة المعاصرة. واعتبار المسنين مجردَ أشخاصٍ لديهم احتياجات ومشاكل بسبب التقدم في السن يؤدي إلى التمييز ضدهم في سوق العمل في الوصول إلى السلع والخدمات والمساحات الاجتماعية، كما يسفر عن إقصائهم عن عملية صنع السياسات[27]. وتزيد التصورات السلبية من احتمال وقوع المسنين في الفقر وتعرّضهم للإساءة والعنف وغير ذلك من انتهاكات حقوق الانسان.

41- وتشكل الأسرة المصدر الرئيسي لحماية المسنين وإدماجهم في المجتمع. لكن الدعمَ المتبادل بين الأجيال أصبح مهدداً بفعل التغيُّر في الأعراف الاجتماعية والثقافية التي أصبحت تقدم مصلحة الفرد على مصلحة المجموعة، وبفعل التوسُّع الحضري، وارتفاع معدلات الهجرة. فالاتجاه نحو بقاء المسنين مع أولادهم أو أسرتهم الموسعة، على سبيل المثال، آخذٌ في الانخفاض في معظم المجتمعات العربية. وتشير الأدلة المستقاة من البحوث التي أُجريت في المنطقة إلى أن المسنين يعانون من العزلة بشكل متزايد نتيجة لانتقال أبنائهم من المنزل ولعدم توفر أماكن مصممة بشكل يلائم احتياجاتهم.

42- ومن التحديات الرئيسية الأخرى التي تُعيق الإدماج الكامل للمسنين الانتشارُ المتزايد للعجز الوظيفي، الذي يصيب السكان الأشد فقراً والنساء بشكل خاص. وينبغي معالجة هذا العجز لأنه لا يؤثر على صحة المسنين البدنية فحسب، بل أيضاً على قدرتهم على التواصل، ورفاههم النفسي والعاطفي، واستقلاليتهم. ونتيجة لذلك، يستوجب إدماج المسنين اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً تهيئةٌ بيئةٍ ماديةٍ تمكينية، تشمل تصميم المباني، والبُنى الأساسية، والنقل العام، وغير ذلك من الخدمات.

(27) والتمييز ضد فئة عمرية معينة وفقاً لمنظمة الصحة العالمية هو وضعُ أفرادها في قوالبَ نمطية محددة، والتحيُّز والتمييز ضدهم على أساس سنهم. https://www.who.int/ageing/ageism/en/.

43- ويواجه المسنون الذين يختارون مواصلة العمل أو يضطرون إلى ذلك مخاطرَ العمل في ظروف سيئة. وقد يتعرضون، بسبب ضعف تغطية نُظُم معاشات التقاعد وعدم شمولهم بقوانين العمل في عددٍ من البلدان، للعمل في ظروف سيئة، كساعات العمل الطويلة وظروف العمل الصعبة، وعدم الحصول على استحقاقات، ما يزيد من امكانية تعرضهم للمخاطر. وتنتشر في المنطقة تصورات نمطية سلبية بشأن تبعية المسنين وانتاجيتهم المتدنية وقدرتهم المحدودة على التكيُّف في أماكن العمل، سواء في القطاع العام أو الخاص، على الرغم من تزايد الأدلة التي تشير إلى عكس ذلك .فالمهارات المعرفية التي تتراجع مع التقدم في السن لا تتأثر بالعمر بقدر ما كان يُعتقد سابقاً، نظراً لتحسن المستوى التعليمي والصحي للمسنين اليوم بالمقارنة مع الأجيال السابقة.

الإمارات العربية المتحدة

تقدّم دبي تخفيضات للمسنين في وسائل النقل العام. وفي أبو ظبي، يستفيد الأشخاص ذوو الإعاقة من تصريحات مجانية للنقل العام وركن السيارات في مناطق معيّنة.

المصدر:
https://www.nol.ae/RtaPortal/ShowDoc/StaticContentRepository1/pdf/en/NOL_Brochure
https://government.ae/ar-ae/information-and-services/social-affairs/special-needs/transportation-and-parking-.

44- وتجدر الإشارة إلى أن التركيز على العمر باعتباره السبب الوحيد للتمييز يحُوُل دون ملاحظة أشكال الاقصاء المتنوعة وترابط العوامل المسببة له. ويواجه المسنون من النساء، والمهاجرين، وذوي الإعاقة، والمنتمين إلى أقليات، والفقراء، وسكان المناطق الريفية مخاطرَ وتحدياتٍ متزايدةٍ ترفعُ احتمالَ تعرضهم للإقصاء وانتهاك الحقوق. وتضاف إلى هذه التحديات الأزماتُ وحالات عدم الاستقرار المنتشرة في المنطقة، فتعرِّض كبار السن إلى مزيدٍ من المخاطر. وغالباً ما تُهمَل الاحتياجات الخاصة للمسنين في أعمال المساعدة الإنسانية وخِطط التخفيف من المخاطر وتدابير التأهب للكوارث.

45- وينبغي أن تستند الخطط الوطنية التي تعالج أولويات المسنين إلى أدلة مستقاة من حالتهم، وأن تلبي احتياجاتهم التي تختلف باختلاف الفئة التي ينتمون إليها (النساء، وذوي الإعاقة، والفئات العمرية المختلفة، والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، وسكان المناطق الريفية والحضرية).

46- وتفتقر المنطقة إلى بيانات مصنفة ومحدثة عن المسنين وخلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية، وترتيباتهم المعيشية، وصحتهم الجسدية والنفسية، والإعاقة التي يعانون منها. ويُضْعِفُ هذا النقص قدرة الحكومات على وضع سياساتٍ متسقة تلبي احتياجات المسنين وتَضْمَنُ إدماجهم.

خامساً- إدماج المسنين: توصيات في السياسة العامة للمنطقة العربية

47- التقدم في السن هو عملية تستمر مدى الحياة ولا تبدأ في الستين من العمر. وسيشكل شباب اليوم في المنطقة العربية جزءاً من شريحة مسنين ستتضمن أكثر من 100 مليون نسمة في عام 2050. لذلك، لا بد من نَهجٍ شامل لجميع مراحل الحياة يلبي احتياجات مسني اليوم على المديين القصير والمتوسط، ويستبق في الوقت نفسه، احتياجات مسني الغد على المدى الطويل. ولضمان الشيخوخة النشطة، ينبغي القيامُ بتدخلات في سن مبكرة جداً. وينبغي أن تركز السياسات الشاملة، الهادفة إلى إدماج المسنين، على تدخلات تستهدف السكان الحاليين من الشباب والبالغين، لتمكينهم من المساهمة الإيجابية في مجتمعاتهم عند بلوغ سن الشيخوخة.

48- ويختلف المسنّون في ما بينهم. ولا يتمتع الناس بالقدر نفسه من الحقوق والفرص في مختلف مراحل حياتهم. ومع تقدم الناس في السن، تزيد أوجه الحرمان التي تعرضوا لها في المراحل الأولى من حياتهم. وشباب اليوم سيتحملون في المستقبل العواقب الوخيمة لازدياد عدم المساواة. ومن المتوقع أن تزيد حدة عدم المساواة عندما تطال مجالات التعليم والصحة والعمل والإيرادات، لتبلغ ذروتها في سن الشيخوخة[28]. ومع ذلك، ترتكز التصورات والسياسات العامة على أفكار مسبقة تَعْتَبر المسنين فئة متجانسة ذات احتياجات وخبرات مشتركة. والواقع أن أوجه التمييز وعدم المساواة في سن الشيخوخة منتشرة على نطاق واسع، ويُتوقع أن تزيد، ما يوهن تطلعات المسنين إلى إدماج كامل.

المملكة العربية السعودية

تُجري الهيئة العامة للإحصاءات مسوحاً دوريّة للمسنين بهدف جمع بيانات عن التركيبة السكانية الاجتماعية والديمغرافية، وعن اتجاهات الشيخوخة لتوجيه عملية وضع السياسات .وتُصنَّف هذه البيانات حسب نوع الجنس، والفئة العمرية، والجنسية، ومستوى التعليم، والعجز الوظيفي والنفسي، وحالة العمل، والوضع العائلي، والترتيبات المعيشية.

المصدر:
.https://www.stats.gov.sa/ar/node/14583

49- ومن غير الضروري أن تناسب التوصيات التالية جميع البلدان، إذ يتعيّن على كل بلد أن يتكيَّفَ مع واقعه وأولوياته. وقد أُشير في المقدمة إلى أن هذه التوصيات تستوجب اعتماد نُهُجٍ للحماية الاجتماعية الشاملة كشرط أساسي لضمان الفعالية في إدماج المسنين[29]. وتتسق هذه التوصيات مع الأطر العالمية، ولا سيما خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وهي تستجيب لمختلف مستويات الإدماج، وتقترح إجراءات ملموسة لتفعيل الأطر العالمية على الصُعُد الوطنية.

50- ووفقاً لما ورد بإيجاز في هذه الوثيقة من تجارب بلدان المنطقة، فقد نفَّذت بعض البلدان عدداً من هذه التوصيات. ومع ذلك، فالحاجة ماسة إلى دمجها في سياسات متسقة ومتكاملة ترتكز إلى نَهجٍ شاملٍ لجميع مراحل الحياة، وذلك للحد من تكاليف التنفيذ، وتجنُّب الازدواجية والتجزئة، وزيادة الأثر.

البُعد	الهدف	التوصيات في السياسة العامة
عام	وضعُ سياسات تضمن إدماج المسنين وحمايتهم	• تعزيز ثقافة الشيخوخة القائمة على الحقوق. ترجمة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان إلى سياسات وتشريعات وطنية بشأن المسنين، واعتماد تدابير إيجابية لمكافحة التمييز على أساس السن والاقصاء في سن الشيخوخة؛ • توسيع نطاق السياسات الوطنية المتعلقة بالشيخوخة لتعزيز الإدماج المتعدد الأبعاد والحماية الاجتماعية؛

(28) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Preventing Ageing Unequally*, (Paris, OECD Publishing, 2017). https://read.oecd-ilibrary.org/employment/preventing-ageing-unequally_9789264279087-en#page1.

(29) لمزيد من المعلومات عن التوصيات المتعلقة بتعزيز الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، يمكن مراجعة تقرير السكان والتنمية، العدد 8، الفصل 5، ص. 87-105.

البُعد	الهدف	التوصيات في السياسة العامة
		• توفير منصات لإشراك المسنين في عملية صنع السياسات لضمان الاستجابة إلى احتياجاتهم؛ • إنشاء بُنىً أساسية للبيانات تأخذ السن في الحسبان بهدف توفير بيانات مصنفة (حسب العمر، والجنس، والموقع الجغرافي، ومستوى التعليم، وفئة الدخل، والترتيبات المعيشية، والصحة والإعاقة، وغير ذلك) لتحسين فهم التحديات التي يواجهها المسنون من مختلف الفئات العمرية بشكل خاص، وأولوياتهم المختلفة.
	تحسينُ الفكرة العامة عن المسنين ومكافحة التمييز على أساس السن.	• منع التمييز وسوء المعاملة عبر تشجيع التغيير في المواقف المجتمعية والتوعية بمساهمات المسنين بمختلف أوجهها في المجتمع، وبكفاءاتهم وقدراتهم؛ • تحسين الفهم العام للشيخوخة النشِطة باعتماد منظورٍ شاملٍ لدورة الحياة التي تبدأ عند الولادة؛ • استهداف مختلفِ الجهات المعنية من سلطات محلية، وقطاع خاص، ومجتمع مدني، ووسائل إعلام عبر إطلاق حملات ودورات تدريبية ومواد إعلامية.
	تهيئةُ بيئةٍ مادية مؤاتية للمسنين	• تشجيع بناء مدنٍ مراعية للمسنين تأخذ في الحسبان قدرتهم المحدودة على التنقل في ما تتضمنه من أماكن سكن ووسائل نقل وبيئة معيشية. ومن التدابير المقترحة: o توفير نُظُم نقلٍ مراعية للمسنين (لديهم فيها الأولوية في الجلوس، ويستفيدون من أسعار مخفضة، على سبيل المثال)؛ o ضمان إمكانية وصولهم إلى المباني العامة (توفّر مصاعد ومسالك منحدرة)؛ o خص المسنين بمقاعد وأماكن للانتظار وركن السيارات في الأماكن والمرافق العامة.
الإدماج الاقتصادي	اعتمادُ أطرٍ قانونية تضمن الإدماج الاقتصادي للمسنين	• ضمان تغطية قانون العمل للمسنين الذين تجاوزوا سن التقاعد، وضمان حقهم في الحماية والحصول على استحقاقات؛ • وضع خِططِ تقاعدٍ مرنةٍ تمكّن الأفراد من العمل بعد سن التقاعد، بناءً على رغبتهم وقدراتهم؛ • منع التمييز على أساس السن في العمل؛ • وضع خِططٍ اقتصاديةٍ مراعية للسن تأخذ في الاعتبار الاتجاهات الديمغرافية والآثار المترتبة عن شيخوخة السكان على الاقتصادات (الطلب على مختلف السلع والخدمات، والضرائب، والتحويلات، وغير ذلك)، واتّباع نَهجٍ استباقي لتكييف السياسات وأنماط الإنتاج مع هذه الخطط.

البُعد	الهدف	التوصيات في السياسة العامة
	تشجيعُ بيئات العمل المراعية للمسنين	• التوعية بالقيمة المضافة للمسنين في القوة العاملة، بما في ذلك حفظهم للمعارف، والمهارات، ودورهم في التوجيه والارشاد؛ • تشجيع اعتمادِ ترتيباتِ الدوام المرنة التي قد تشمل تخفيض ساعات العمل، وإتاحة امكانية العمل بدوام جزئي؛ • تشجيع استخدام التكنولوجيات التي تيسِّر إدماج المسنين (كتلك التي تتيح العمل عن بُعد)؛ • ضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي العجز الوظيفي إلى بيئة العمل.
	تعزيزُ التمكين الاقتصادي عن طريق التدريب والتعلُّم مدى الحياة	• تشجيع التعلُّم مدى الحياة والتدريب أثناء العمل للتأكد من أن الأفراد لا يزالون يزيدون من معارفهم ويطورون مهاراتهم تماشياً مع المتطلبات المتغيِّرة لسوق العمل، على غرار الإلمام بالتكنولوجيا الجديدة، وصقل المهارات اللغوية.
	تطويرُ البُنى الأساسية "للاقتصاد الفضي"	• اعتماد حدودٍ دنيا للحماية الاجتماعية الشاملة تضمن للمسنين معاشات واستحقاقات تقاعدية واستقلالية مادية؛ • تشجيع البالغين الأصغر سناً على زيادة الاستثمار والادخار خلال سنوات العمل؛ • تشجيع المبادرات التي تزيد فرص حصول المسنين على تسهيلات ائتمانية؛ • التوعية بأن المسنين هم فئة من المستهلكين (توفير ما يلزم من البيانات والأدلة)؛ • العمل مع الجهات المعنية من حكومة وقطاع صناعي ومجتمع مدني وقطاع خاص لتحديد احتياجات المسنين وتلبيتها بالخدمات والسلع الملائمة.
الإدماج الاجتماعي والثقافي	تعزيز الدعم والتبادل بين الأجيال	• التوعية بمساهمات المسنين في الأسرة والمجتمع المحلي التي غالباً ما لا يتنبه أحدٌ إليها؛ • دعم المجتمعات المحلية والأسر لتمكين المسن من اختيار المكان الذي يود أن يمضي فيه شيخوخته؛ • تقديم الدعم المالي لأفراد الأسرة الذين يقدمون الرعاية إلى المسنين، في شكل إعانات أو تخفيضات ضريبية على سبيل المثال؛ • معالجة التوزيع غير المتكافئ لمسؤوليات الرعاية في جميع مراحل الحياة من خلال توزيعها بمزيد من الإنصاف على الأسرة والمجتمع المحلي.

البُعد	الهدف	التوصيات في السياسة العامة
	تشجيع العمل التطوعي والعمل المجتمعي	• بناء ثقافة تشجّع التّطوع في سن مبكر تمهيداً للتطوع في سن الشيخوخة؛ • التوعية بالعمل التطوعي الذي يراعي سن المسنين وقدراتهم والعجز الذي قد يعانون منه، ويوفر بيئة مؤاتية لهم؛ • إشراك جهات معنية مختلفة بما في ذلك السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في إيجاد فرص تتيح المشاركة والعمل التطوعي للمسنين.
	تشجيع المشاركة الثقافية والترفيهية	• دعم إنشاء مرافق رعاية نهارية ونوادٍ مجتمعية للمسنين و/أو تشجيع المرافق القائمة على إطلاق برامج خاصة للمسنين؛ • إشراك جهات معنية مختلفة بما في ذلك السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية في تنظيم أنشطة ومناسبات للمسنين وتنفيذها؛ • توفير التعليم المجتمعي والترفيهي وغير الرسمي للمسنين. ويمكن أن تشمل مجالات التركيز محو الأمية والأمية الحاسوبية؛ واكتساب مهارات وإيجاد هوايات جديدة؛ واستخدام التكنولوجيات المبتكرة التي يمكن أن تساعد المسنين.
الإدماج السياسي	تسهيل مشاركة المسنين في العمليات السياسية	• تشجيع إنشاء جمعيات للمسنين للدفاع عن حقوقهم على الصعيدين المحلي والوطني، وتمثيلهم في عمليات صنع السياسات (كجمعيات المتقاعدين على سبيل المثال)؛ • ضمان حق المسنين في التصويت عن طريق ضمان تمكّنهم من الوصول إلى مراكز الاقتراع.